معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: روزاليند شو

إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة:

دروس من سيراليون

نبذة عن التقرير

فيما ينظر المجتمع الدولي في مأساة رواندا والتي مضى أكثر من عقد على وقوعها، تجدد الاهتمام أخيرا من جانب العاملين في حقل الصحافة والسياسة والمنظمات غير الحكومية في الطرح حول كيفية قيام المجتمعات بتضميد جراحها بعد دخولها في نزاعات ضارية. ما مدى فعالية لجان تقصي الحقائق والمصالحة؟ كيف يمكنها أن تنطلق من خطوات تحظى بدعم شعبي نحو المصالحة وإعادة الاندماج ومداواة الجراح لصنع جيل جديد من اللجان أكثر فعالية على الساحة المحلية في تعامله مع مرحلة ما بعد النزاعات؟

وبناء على نتائج بحثها الميداني والشامل حول الممارسات المحلية في شمال سيراليون لإعادة الاندماج والجلسات التي عقدتها لجان تقصي الحقائق والمصالحة في أنحاء البلاد، تحلل الباحثة روزاليند شو العلاقة الجدلية بين مجالات الذاكرة وتضميد الجراح والمصالحة المتضاربة وتتفحص بدقة الآثار العلاجية والتوفيقية المزعومة لهذه اللجان.

وتعمل روزاليند شو كأستاذة مساعدة ورئيسة قسم الأنثروبولوجيا في جامعة تافتس حيث درّست منذ العام ١٩٨٩. والتحقت شو قبلا بفريق معهد السلام الأميركي كزميلة أولى في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وهي حاليا زميلة في مركز كار لسياسات حقوق الإنسان التابع لجامعة هارفارد (٢٠٠٤ و٢٠٠٥). وتعد الكاتبة أبحاثا وتلقي محاضرات في علم الأنثروبولوجيا ومواضيع العنف الجماعي واعادة الاعمار والذاكرة الاجتماعية والدين وأفريقيا. وتجري شو منذ العام ١٩٧٧ أبحاثا ميدانية في سيراليون ولها العديد من الكتب والمقالات، أبرزها كتاب «ذكريات تجارة العبيد: الطقوس والخيال التاريخي في سيراليون»، والذي تم ترشيحه عام ٢٠٠٣ في التصفية النهائية لجائزة هرسكوفيتس عن أفضل دراسة متعمقة حول أفريقيا.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

تقرير خاص رقم ١٣٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥

المحتويات

المقدمة: لجان تقصي الحقائق وممارسات الذاكرة ٢
النزاع والتعافي والنسيان الاجتماعي في سيراليون ٣
دراسة لجان تقصي الحقائق من باب الجغرافيا الإثنية ٥
«هل في كشف الحقائق تضميد للجراح»؟ ٦
ممارسات الذاكرة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون ٨
الصفح والنسيان ٩
المحاسبة مقابل إعادة الاندماج ١١
التوصيات ١١

موجز

- بعد حرب أهلية استمرت أحد عشر عاما واشتهرت على المستوى الدولي بما صاحبها من تشويه بالبشر وعنف جنسي واستهداف الأطفال، بدأت لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة جلسات الاستماع العلنية في سيراليون في إبريل/نيسان عام ٢٠٠٣. وبات ينظر وبشكل متزايد لهذه اللجان كجزء رئيسي من «رزمة الإسعافات الأولية» في تسوية النزاعات.

- ورغم الضغوط التي مارستها المنظمات المحلية غير الحكومية وناشطي حقوق الإنسان من أجل تأسيس لجنة لتقصي الحقائق، لم تحظ فكرة تأسيسها بالكثير من التأييد الشعبي في سيراليون حيث فضل معظم الناس العاديين نهج «الصفح والنسيان».

- وتقع ردة الفعل هذه وبشكل جزئي ضمن سياق التعقيدات الدائمة التي ترافق تأسيس لجان تقصي الحقائق أوالتفكير في تأسيسها: الخوف من اقدام مرتكبي الجرائم على الثأر؛ الخوف من انتقام الحكومة؛ والقلق من تزامن عمل مختلف آليات العدالة الانتقالية (وفي هذه الحالة، لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مع المحكمة الخاصة لسيراليون).

- ولكن بالإضافة إلى هذه الأمور، هناك التأييد الملحوظ لنهج «الصفح والنسيان» المستمد من الاستراتيجيات المحلية للتعافي وإعادة الاندماج اللذين لم يتم تناولهما بجدية على الاطلاق في لجنة تقصي الحقائق في سيراليون.

- إن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، شأنها شأن نظيرتها في جنوب أفريقيا، ثمنت نوعا خاصا من ممارسات الذاكرة: «قول الحقيقة»، أي السرد العلني لذكريات العنف. ولكن هذه القيمة التي منحت لتلك الممارسة تستند الى افتراضات مقلقة حول الفوائد المزعومة لتذكر العنف شفهيا.

- إن الأفكار التي تتعلق بالفعالية العلاجية والتوفيقية لقول الحقيقة هي نتاج ثقافة غربية للذاكرة مستمدة من العمليات التاريخية في أميركا الشمالية وأوروبا. ولكن ليس للدول نفوس يمكن مداواة جراحها. ولا يمكن أيضا افتراض أن قول الحقيقة يداوي الجراح على المستوى الشخصي: لا تشكل لجان تقصي الحقائق علاجا.

- و يعتبر النسيان الاجتماعي في شمال سيراليون حجر الزاوية للممارسات المعتمدة لإعادة الاندماج ومداواة الجراح بالنسبة للمقاتلين السابقين من الأطفال والبالغين. وغالبا ما يزعزع الحديث العلني عن الحرب هذه الممارسات كما يعتقد الكثيرون أنه يشجع على العنف.

- ولكن في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، حضت مواد تحريك المشاعر وخطب أعضاء اللجنة على اجترار الذكريات شفهيا كوسيلة لتضميد الجراح والمصالحة، متجاهلة في أغلب الأحيان المفاهيم المحلية المستمدة من منظور النسيان الاجتماعي.

- انقسمت آراء الناس في المدن والريف على حد سواء حول لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، واتفقوا في مجتمعات عدة على عدم الإدلاء بأية أقوال.

- من الضروري التحقق مما إذا كان هناك تأييد شعبي لتأسيس لجنة للحقيقة أو لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في مكان معين قبل الشروع في هكذا خطوة، — ليس فقط من قبل المنظمات المحلية غير الحكومية وإنما أيضا من قبل الناجين العاديين.

- من الممكن أن تقدم تقارير لجان تقصي الحقائق أطرا محورية لنقاشات حول العنف والقمع وبامكانها أن تدعم تطوير مؤسسات وطنية مستقرة. ويؤمن تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون هذا الإطار. ولكن في ظل غياب التأييد الشعبي للجنة تقصي الحقائق، يجب أن نجد سبلا بديلة للخروج بمثل هذه التقارير.

- تكون لجنة الحقيقة أو لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أكثر فعالية إذا استندت عند تأسيسها الى ممارسات معتمدة لمداواة الجراح والتعايش الاجتماعي. وإذا أهملنا أو تجاهلنا مثل هذه العمليات قد نخاطر بأي شكل من أشكال التعافي الاجتماعي.

المقدمة: لجان تقصي الحقائق وتطبيقات الذاكرة

أبصرت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة النور في يوليو/تموز عام ٢٠٠٢ وبعد ستة أشهر من انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون والتي استمرت أحد عشر عاما بحسب التقارير الرسمية. وجاء في ملصقات ومنشورات اللجنة شعارات مثل «الحقيقة تجرح ولكن الحرب تجرح أكثر». وناشدت المسرحيات والأغاني التلفزيونية بلغة كريو في سيراليون مستمعيها «هيا بقلوب منفتحة وصدر رحب لنجعل السلام يستقر في سيراليون». والمقصود من هذا الأسلوب في التعبير بلغة كريو — أطلق أفكارك ومشاعرك — ابلاغ الحضورمن أهالي سيراليون باتباع نهج ممارسة قول الحقيقة في جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ونص قانون اللجنة عام ٢٠٠٠ على أن قول الحقيقة هو الوسيلة الأساسية الذي تسعى اللجنة من خلالها إلى تحقيق الأهداف الخمسة لمهمتها: «إعداد سجل تاريخي غير متحيز للانتهاكات والاعتداءات...، التعامل مع مسألة الإفلات من العقاب، الاستجابة لاحتياجات الضحايا، تشجيع مداواة الجراح والمصالحة، ومنع تكرار الانتهاكات والاعتداءات التي حدثت». وبذلك، يمكن أن تسهم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في إعادة بناء البلاد: «سيراليون، نعم سيراليون يمكن أن تنهض من جديد»! هذا ما أعلنه رئيس اللجنة الأسقف جوزيف هامبر في الحفلة الختامية لجلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في منطقة بومبالي في مايو/أيار ٢٠٠٣.

وثمنت اللجنة، شأنها شأن نظيرتها في جنوب أفريقيا، نوعا معينا من أنواع ممارسات الذاكرة: «قول الحقيقة»، وهو السرد العلني لذكريات العنف. وينطلق مبدأ اسباغ القيمة على هذه الممارسة من افتراضات مقلقة حول الفوائد الكونية المزعومة للسرد الشفهي فيما يتعلق بتجارب العنف. لذلك يتوجب أن نعيد التفكير في مدى فعالية هذا الشكل من التذكر على عملية المصالحة ورأب الصدع.

وبات ينظر إلى لجان الحقيقة — مثل لجنة سيراليون — يوما بعد يوم على أنها جزء رئيسي من «رزمة الإسعافات الأولية» لتسوية النزاعات. وأصبحت هذه اللجان، كقول الحقيقة الذي يقترن بها، سلاحا فعالا تحديدا في وجه الاعتداءات على حقوق الإنسان في السبعينات والثمانينات، وعلى الأخص في عهد الرئيس الأميركي الراحل رونالد ريغان. وخلال تلك الفترة أيقنت بعض الأنظمة القمعية في أميركا اللاتينية التي كانت حليفة للولايات المتحدة أنه لا يمكنها أن تلجأ إلى أشكال صريحة من العنف إذا أرادت الاحتفاظ بمساندة واشنطن. وعوضا عن ذلك، طورت أشكالا نكراء من القمع والعنف مثل عمليات الاختفاء وفرق الموت (من ضمن الأمثلة التي أشار إليها أرياه ناير). وبالتالي أصبح قول الحقيقة أداة ضد الجرائم التي ترعاها وتتستر عليها الدولة ويمهد أيضا للكشف عن العنف السري وتحديد مسؤوليات القادة السياسيين والعسكريين ويمثل اعترافا علنيا بقصص الضحايا المتكتم عليها. وفي مثل هذه السياقات، كان سرد ذكريات العنف علنا عملية تعويضية.

ولكن خارج هذه السياقات من العنف الذي ترعاه وتتستر عليه الدولة، ما مدى فعالية قول الحقيقة في حد ذاته؟ فالحقيقة ربما ليست جوابا كافيا بعد إبادة جماعية مثلا، وعلى الأخص في حالات شبيهة بحالة رواندا أو حالة دارفور حيث لم تبذل أية محاولة لإخفاء عمليات القتل أصلا. أضف أنه بعد حرب أهلية قتل فيها الجيران بعضهم، ينطوي قول الحقيقة على سياسة مختلفة تماما للذاكرة. ولأن الذاكرة الاجتماعية هي عملية (ودائما تكون محط جدل ونقاش) وليست مجموعة محددة وثابتة من الوقائع، فهي فكرة بغاية التعقيد. وكما أشار مايكل ايجناتيف، إنه من الصعب خروج لجنة وطنية بسجل تاريخي منفرد «غير متحيز» — أي ذاكرة وطنية نهائية — وتوقع رعاية اتفاق وتضميد انشقاقات اجتماعية. ربما يمكن لقول الحقيقة أن يعيد ضبط الجدل حول العنف، وذلك على سبيل المثال من خلال تقديم براهين على أن كل جانب ارتكب فظائع أومن خلال التأكيد على وقوع إبادة جماعية. ولكن هذا يحول لجان تقصي الحقائق الى ساحات للتنازع حول الحقيقة وليس كمواقع لتعويض ما هدر. وابتعدت قدرة قول الحقيقة كثيرا عن خطها المعهود للتأسيس للمحاسبة والتشجيع على المصالحة وبالتالي توفير «إسعافات أولية» لمرحلة ما بعد النزاع.

وعلاوة على ذلك، فإن لمختلف المناطق والأماكن تطبيقات خاصة للذاكرة وفي أغلب الأحيان وسائلها العملية للتعافي في المجتمع، والتي ربما تكون قد تطورت على مر تاريخها. كيف تتقاطع هذه الممارسات مع قول الحقيقة علنا أثناء عمل لجنة لتقصي الحقائق؟ أغفل السؤال حول تداخل آليات العدالة الانتقالية مع الممارسات المحلية من النقاش الجدي عن كيفية تفاعل مختلف أوجه العدالة الانتقالية — على الأخص لجان تقصي الحقائق ومحاكم جرائم الحرب — مع بعضها البعض. وفي سيراليون، يحظى هذا السؤال بأهمية خاصة نظرا لتعارض عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المرتكز على ضرورة استعادة ذكرى العنف مع الوسائل العملية المحلية الشائعة لتضميد الجروح وإعادة الاندماج والمبنية على نهج النسيان الاجتماعي للعنف.

النزاع والتعافي والنسيان الاجتماعي في سيراليون

جاء تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون بعد أحد عشر عاما من الحرب الأهلية (١٩٩١-٢٠٠٢) والتي اشتهرت دوليا بما صاحبها من أشكال خاصة للعنف. اذ أصبح بتر أعضاء الجسم من الفظائع التي «تطبع» سلوك متمردي الجبهة الثورية المتحدة والمجلس السابق الحاكم للقوات المسلحة. وارتكبت ميليشيا قوة الدفاع المدني الموالية للحكومة، عمليات بتر أعضاء وعنف عرقي/إقليمي، كما نفذت قوات مجموعة المراقبة في منظمة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الكثير من عمليات الإعدام من دون محاكمة ضد مدنيين. وتعرضت النساء والفتيات الصغيرات للاغتصاب والزواج القسري، واختطف أطفال وشباب من الجنسين وتم تجنيدهم إلزاميا، وغالبا ما كان يتم إرغامهم على ارتكاب أعمال قتل وتشويه واغتصاب وخطف.

ومن أجل وضع حد لهذه الأشكال من العنف، منحت اتفاقية لومي عام ١٩٩٩ عفوا شاملا لجميع المقاتلين مقابل التسريح والسلام. ولكن هذا العفو كان يعني الغياب المطلق للمحاسبة على الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان في الحرب. ولذلك ضغط المدافعون عن حقوق الإنسان المحليون والدوليون باتجاه تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة انتهى بها الأمر إلى أن تصبح لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. وبدأت اللجنة التي نسق عملها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمساعدة مستشارين من المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك بجمع الإفادات في أواخر عام ٢٠٠٢ وعقدت جلسات علنية في العاصمة فريتاون وفي المناطق الإدارية الاثنتي عشر في سيراليون من إبريل/نيسان إلى أغسطس/آب ٢٠٠٣.

ورغم ضغوط ناشطي حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية هناك من أجل تأسيس لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، كان التأييد الشعبي ضئيلا لتأسيس مثل هذه اللجنة في سيراليون كون معظم الناس فضلوا اتباع نهج «الصفح والنسيان». وعلى حد قول مسؤول شارك في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة «إن الناس في سيراليون لم يهتموا أصلا بما حدث وبما لم يحدث. أرادوا السلام وحسب. ولكن كانت هناك أقلية قوية مسموعة الكلمة آمنت بحاجة الناس للتحدث عما حصل. «إذا، وبناء على أفضل الدوافع، كان هناك هدف آخر غير معلن للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وهو تحويل السكان الذين فضلوا مداواة جراحهم بالنسيان إلى أشخاص يسردون الحقيقة بعد حضهم كفاية على ذلك ولحين أن يرتأوا «الحاجة» للتحدث عن العنف.

ولكن لماذا أراد كل هذا العدد من الناس أن «يصفح وأن ينسى» بدلا من أن يتكلم عما حدث؟ يعود ذلك جزئيا في سيراليون الى أمور في وسعنا أن نتوقعها في كثير من الظروف التي ترافق تأسيس لجان لتقصي الحقائق: الخوف من ثأر مرتكبي الجرائم؛ والقلق من انتقام الحكومة؛ ومخاوف ناشئة عن العمل المتزامن لمختلف آليات العدالة الانتقالية (وفي الحالة الماثلة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالتزامن مع المحكمة الخاصة لسيراليون). ولكن بالإضافة إلى هذه النقاط الثلاث التي يمكن التنبؤ بها، هناك نقطة رابعة وحيوية لم يقر بها المجتمع الدولي ولا اللجنة ولم يتم تناولها، وهي تركة سيراليون التاريخية والعميقة الجذور من العنف وارتباطها بتطور مفهوم القاعدة الشعبية لممارسات التعافي الاجتماعي. وسأوضح كلا من هذه النقاط فيما يلي.

أولا، المحكمة الخاصة لسيراليون هي المحكمة التي تقاضي حاليا أولئك المسؤولين بشكل كبير عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتسبب التأخر في الإجراءات الإدارية بتزامن قيام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بأخذ الأقوال وعقد الجلسات مع صدور قرارات الاتهام الرسمية عن المحكمة الخاصة في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، مما نتج عنه مخاوف كبيرة في صفوف المقاتلين السابقين من أن تكون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة قناة خفية للمحكمة الخاصة. وفيما يعتقد البعض في مجال العدالة الانتقالية — بما في ذلك المحكمة الخاصة نفسها وحتى عضو سابق في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة — أن سيراليون تعتبر «تجربة» ناجحة بدليل أن مختلف أشكال العدالة الانتقالية يمكن أن تعمل بالتزامن، فليس لهذا الاستنتاج أي علاقة أو صلة بالواقع. ورغم تأييد المقاتلين السابقين للجنة تقصي الحقائق والمصالحة وبحسب دراسة أجريت للجنة في عام ٢٠٠٢ (وشملت عمليات «حث المشاعر والأفكار» التي قامت بها اللجنة)، ورغم قيام عدد من المقاتلين السابقين بمبادرة خاصة في بعض المناطق حيث اتصلوا باللجنة وطلبوا الإدلاء بالشهادة، لم تعكس بدقة أي من أجوبة المقاتلين السابقين مختلف

الحفلة الختامية للجلسات التي عقدتها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون في منطقة موياميا، ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٣

الآراء في صفوف هؤلاء (أو حتى بين المدنيين) خارج منظور اللجنة. وعكست نتائج البحث في كل منطقة ادارية أجريته فيها خلال جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عام ٢٠٠٣ (بورت لوكو، بومبالي، كامبيا، تونكوليلي ومويامبا) خوف غالبية المقاتلين السابقين من اللجنة لاشتباههم بأن المعلومات التي أدلوا بها للجنة ستجد سبيلا إلى المحكمة الخاصة. ونتيجة هذه المخاوف، أبعد المقاتلون السابقون في بعض المناطق أعضاء اللجنة الذين يأخذون الافادات، وفي جميع البلدات التي حضرت فيها جلسات المناطق الإدارية، اختبأ المقاتلون السابقون عند موعد عقد جلسات اللجنة. وكانت نسبة مشاركة المقاتلين السابقين منخفضة في جميع جلسات المناطق الإدارية التي حضرتها، وعجزت اللجنة في إحدى الجلسات (في منطقة بورت لوكو) في الحصول على أية شهادة من أي مقاتل سابق.

ويبدو أن مخاوف المقاتلين السابقين إزاء انتقال المعلومات من لجنة تقصي الحقائق إلى المحكمة الخاصة مبررة جزئيا. وهذا الأمر لا يتم عن قصد، بل بسبب أرجحية حدوث تسريب عند تزامن عمل شكلين من أشكال العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، زعم أن بعض الموظفين السابقين في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أصبحوا شهود إثبات في المحكمة الخاصة، بينما آخرون وجدوا وظائف لدى هذه المحكمة. وتم ضبط موظف سابق في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة انتقل للعمل في المحكمة الخاصة لدى مغادرته منزل أحد قادة المقاتلين السابقين — وكان قد التقى به عندما كان يعمل في اللجنة. واعتذرت المحكمة الخاصة عن هذه الحادثة لكن يحتمل وجود وقائع أخرى لم يبلغ عنها.

ثانيا، وفي ظل هشاشة الوضع الأمني وغياب أية وسيلة من وسائل الحماية للذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، خشي الكثير من المدنيين ثأر المقاتلين السابقين، وخصوصا أنه تم تجنيد عدد ضخم منهم في جيش سيراليون. وخيم شبح الجنود المارقين في السنوات الأولى من الحرب الأهلية (الذين أصبحوا يعرفون باسم الجنود المتمردين بسبب تعاونهم مع متمردي الجبهة الثورية المتحدة) على الضحايا الذين طلب منهم الإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة إذ تخوفوا من التعرض لهجمات انتقامية، بعد انقلاب المجلس الحاكم للقوات المسلحة عام ١٩٩٧. وغالبا ما قيل لي «من الأفضل أن نعاني مرة واحدة بدلا من مرتين».

وثالثا، رغم أن الحكومة لم تقدم مساندة خاصة إلى لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، كانت هناك مخاوف شديدة في صفوف مواطني سيراليون والخبراء الدوليين من الصلة الوثيقة بين أعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من المحليين وبين حكومة حزب الشعب السيراليوني الحاكم. وعلى سبيل المثال، ساند رئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الرئيس السيراليوني كباح حين رفض الاعتذار عن الحرب نيابة عن الدولة، وفي مناسبة أخرى، قدم رئيس اللجنة الشكر إلى ميليشيا قوة الدفاع المدني الموالية للحكومة «لدفاعها عن البلاد». وكان مؤسس قوة الدفاع المدني هينغا نورمان في واقع الأمر أحد وزراء الحكومة، وهو يخضع حاليا للمحاكمة أمام المحكمة الخاصة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتتعزز هذه المخاوف بشأن الصلات القوية بين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وبين الحكومة في شمال البلاد نظرا إلى أن الحكومة تنسب الحرب ومتمردي الجبهة الثورية المتحدة إلى «الشمال» (وهذه نظرة غير دقيقة). واعتبر الرئيس كباح في خطاب له أن على الشمال الاعتذار للجنوب والشرق عن الحرب، وبالتالي حمل منطقة بأكملها الذنب الجماعي. وكان يتعين أن يسهم في الحد من بعض هذه المخاوف تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ والذي خلص إلى أن الفساد والفقر وغياب حقوق الإنسان، وهي العوامل التي فجرت الحرب، لا تزال ماثلة في ظل الحكومة الراهنة. ولكن في فترة قيام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بتسجيل الأقوال وعقد الجلسات عام ٢٠٠٣، كانت هذه المخاوف السبب وراء مشاعر التوتر نحو عمل اللجنة.

وعلى النقيض من هذه القضايا التي ينظر اليها اجمالا(في أشكال مختلفة) كمشاكل محتملة أمام لجنة تقصي الحقائق، لم تتناول اللجنة في سيراليون وبصورة جدية أبدا مدى صلاحية الاستراتيجيات المعتمدة للتعافي وإعادة الاندماج. وتشمل هذه الاستراتيجيات والتي تعتبر جزءا من تركة تاريخ سابق من العنف في سيراليون، تقنيات النسيان الاجتماعي المرتبطة بالدعوة الواسعة الانتشار «للصفح والنسيان». ولكن قبل الانتقال إلى مناقشة هذه التقنيات، سأوضح أولا كيف توصلت إلى تقييم مناقض لميزات النجاح الأخرى التي أسبغت على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

دراسة لجان تقصي الحقائق من باب الجغرافيا الاثنية

بهدف بحث كيفية عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الميداني وكيف تقاطعت (أو لم تتقاطع) مع الممارسات المحلية لإعادة الاندماج وتعافي المجتمع، قمت بدراسة اثنية-جغرافية لأربع مناطق إدارية من أصل اثني عشر عقدت فيها جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومن مايو/أيار إلى يوليو/تموز ٢٠٠٣، راقبت الجلسات وأجريت مقابلات مع المشاركين في بلدات ماكيني (منطقة بومبالي) وكامبيا (منطقة كامبيا)

وماجبوراكا (منطقة تونكوليلي) في شمال سيراليون وموبامبا (منطقة موبامبا) في الجنوب. كما درست تسجيلات صوتية للجلسات التي عقدت في منطقة إدارية خامسة — هي بورت لوكو — في أواخر إبريل/نيسان ٢٠٠٣. وأما بالنسبة للعامين السابقين، في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تباعا، قمت ببحث في كنيسة «بنتكستل» في فريتاون حول تضميد الجراح بعد النزاع في صفوف الشباب الذي تأثر بالحرب (بالتعاون مع منظمة كاريتاس ماكيني لحماية الطفل). كما شمل هذا البحث الممارسات المحلية التي أعيد فيها اندماج المقاتلين السابقين من الأطفال في أجزاء من شمال سيراليون. وأخيرا، قمت ببحث متابعة عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ماكيني وأجزاء أخرى من منطقة بومبالي الإدارية في يوليو/تموز وأغسطس/آب عام ٢٠٠٤.

ان أكثر ما نسمع به عن نجاحات وعيوب لجان تقصي الحقائق إما منشور من داخل هذه اللجان أو يتعلق بنقاط قانونية أو أمور عملية تتقاطع مع الحكومة وهيئات أخرى. ولكن تعتبردراسة الحغرافيا الاثنية أكثر المناهج تناسبا إذا أردنا أن نبحث كيفية عمل وممارسة آليات العدالة الانتقالية على أرض الواقع ومع عامة الناس. وتتشكل هذه الدراسةأساسا من ملاحظات المشاركين لفترة ممتدة ومن المقابلات غير الرسمية. إن تقنيات الاحصاء الكمي — الدخول، انتزاع المعلومات والخروج — تثير ارتيابا لا يخفى عند الناس المتعرضين للعنف الجماعي والذين لديهم من الأسباب التاريخية ما يدعوهم إلى عدم الثقة بأية ممارسة تشبه جمعاً رسمياً للمعلومات.

وثمة سبب آخر لتناسب البحث الميداني في مجال الجغرافيا الإثنية في كونه يسهل علينا الوصول إلى نوع من المعرفة يختلف تماما عن المعرفة المتاحة لشخص يبحث ويقيم لجنة لتقصي الحقائق من الداخل. ولكي أكتشف طريقة العمل الميداني للجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، كان علي أن أتوجه الى خارج وداخل اللجنة على حد سواء. كما كان علي أن أنظر أبعد من المساحة المادية للجلسات وتقارير النجاح التي أوردتها البيانات الصحفية؛ وأن أمضي وقتا في البلدات التي لم تعقد فيها جلسات وأتحدث إلى الناس في المناطق التي لم يأت إليها اطلاقا مدونو الافادات أو التي أبعدوا منها — وكذلك في المناطق التي لاقتهم بالترحاب. هكذا وفي أثناء عقد جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، قمت ببحث ميداني إضافي في بلدة لانسار وفي قريتين في منطقتي بورت لوكو وبومبالي. أما في إطار الجلسات نفسها، ليس المهم فقط ما يحدث في الصف الأمامي في قاعة انعقاد الجلسة. ولذا جلست في الصف الخلفي وكذلك الأمامي لقاعة الجلسة كي أرى من حضر ومن غادر؛ وتحدثت إلى الناس الذين كانوا يحومون حول قاعة الجلسة من دون أن يدخلوا — وكذلك الحاضرين الذين جلسوا في الداخل طوال اليوم.

والسبب الأخير للاستعانة بدراسة الجغرافيا الإثنية هو أنها تستلزم قضاء وقت مع الناس العاديين والاستماع إليهم مباشرة — وليس بواسطة نماذج الاحصاء أو في ورشات العمل لتحريك المشاعر والأفكار، أو من خلال المنظمات غير الحكومية. وهذا يتسم بأهمية كبيرة اذ يتزايد النظر من قبل المجتمع الدولي الى الصوت المحلي أو صوت المجتمع المدني كمعبرعن صوت المنظمات المحلية غير الحكومية. ولكن مهما كانت المنظمات المحلية غير الحكومية جيدة — والواقع أن هذه المنظمات في سيراليون لعبت دورا حيويا وخاضت مجازفة شخصية كبيرة خلال النزاع — فهذا الافتراض في الواقع يهمّش ويستبعد الأغلبية التي لا تتحدث اللغة الدولية للمنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

"هل في كشف الحقائق تضميد للجراح"؟

رسّخ شعار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا «كشف الحقيقة يضمد الجراح» أفكارمحددة روجت لها اللجنة عن التأثير القوي لسرد ذكريات العنف والاعتداءات على تضميد الجراح والمصالحة. ونص رئيس هذه اللجنة الأسقف ديسموند توتو على هذه الأفكار في تقريرها الختامي.

> وحض آخرون على ضرورة نسيان الماضي — بدعوتهم السطحية أننا يجب «أن نضرب عن الماضي صفحا». وجاء رفض هذا الخيار عن حق لأن مثل هذه الفجوة في الذاكرة يمكن أن تزيد مآسي الضحايا بنكران تجاربهم المروعة... وببساطة لن تجدي شيئا لأن الماضي لا يرقد بهدوء. فمن عادة الماضي الغريبة أن يعود ليتسلط على ذهن الإنسان. وعند مدخل المتحف الكائن في معسكر اعتقال داشو السابق، كتبت الكلمات المزخرفة «أولئك الذين ينسون الماضي مآلهم تكراره» و نكون قد أحسنا صنعا لو وضعناها دائما نصب أعيننا. اذ مهما كانت التجربة موجعة، فلا ينبغي أن ندع جراح الماضي تتقيح بل يجب فتحها وتطهيرها. وعلينا أن نضع عليها البلسم الشافي لتندمل. هذا لا يعني أن نخضع الماضي، بل الحرص على التعامل معه بصورة ملائمة من أجل المستقبل.

واستنادا لهذه الاستعارة البلاغية للجسم المجروح الذي لا يمكن أن تندمل جراحه المتقيحة سوى بإعادة فتح تلك الموجعة وتطهيرها عن طريق قول الحقيقة، قدم توتو لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بوصفها عملية معالجة. وطالما أنه لم يتم التحديد بعد إذا كانت المعالجة التي تقوم بها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة هي على صعيد شخصي أو وطني، يمكن الدمج بين الصعيدين.

ولكن ما هي مداواة الجراح على الصعيد الوطني؟ إن فكرة مداواة أمة جرحت أو أصيبت بصدمة شديدة هي بلاغة لفظية عن بناء الدولة بشكل يجسم الأمة ككيان يشعر ويعاني كما أشار براندون هامبر وريتشارد ويلسون. وهذه الفكرة مستمدة من نماذج ترجع إلى القرن التاسع عشر عن مجتمع يماثل كائنا حيا قد يكون في صحة جيدة أو مريضا، ولكنها تقابل بالشك منذ مدة طويلة. ورغم أن العنف الجماعي يغير ويخل بالتأكيد بالمؤسسات والممارسات الاجتماعية، فليس من الصواب وضع تصور لهذه التغيرات من منظور نفس وطنية جماعية يمكن مداواة جراحها عن طريق عملية تطهير بقول الحقيقة.

كما أنه لا يمكن افتراض أن قول الحقيقة في لجنة لتقصي الحقائق يداوي بالضرورة الجراح على المستوى الشخصي. ان بعض الناس يشعرون بقدر كبير من الارتياح والرضا عندما يدلون بشهاداتهم، وعلى الأخص في حالات تستر الدولة على العنف وعندما تنكر الاعتداءات على الضحايا ولا تعترف بمعاناة الناس. لكن حتى هنا لا ينبغي افتراض أن الإدلاء بالشهادة تجربة تطهر وتداوي الجراح؛ ففي عام ١٩٩٧، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن مركز الصدمات لضحايا العنف والتعذيب في كايب تاون خلص إلى أن ٦٠ في المئة ممن أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة تقصي الحقائق ولمصالحة في جنوب أفريقيا ساءت حالتهم بعدها. إن لجنة الحقيقة ليست علاجا.

إن الأفكار عن فعالية السرد الشفهي لذكريات العنف والصدمة تنطوي على اعتبارمفهوم قول الحقيقة أداة لمداواة الجراح والمصالحة. وهذه الأفكار هي نتاج ثقافة للذاكرة نشأت عن حقبات تاريخية معينة في أميركا الشمالية وأوروبا ربما يكون مصدرها دلالة الاعتراف في الكنيسة والتوبة، وتطورت في العصر الحديث من خلال أفكار فرويد عن قمع الذاكرة والبناء النفسي للمفهوم السائد عن الاضطراب الناتج عن الكبت ما بعد الصدمات وعلاجه عن طريق عملية شفهية، ويتخذ مكان محرقة اليهود مثالا للتذكيربعمل وحشي في العصر الحديث ولمنع تكراره. ومن خلال هذه التطورات، رسخ السرد الشفهي للعنف والمعاناة في الماضي كطريقة لتحرير الذاكرة بالدرجة الأولى. إن المفاهيم البديلة وغير المتناسبة مع قوى مداواة الجراح وجدت طويلا في أميركا الشمالية وأوروبا وتجسدت في تعبير «اصفح وانس» وفي أصل كلمة amnesty أو العفو المشتقة من الكلمة اليونانية amnestia أو «النسيان». ولكن مثل هذه المفاهيم انتقلت من مكان إلى آخر وضاع تأثيرها بسبب سيطرة ثقافة للذاكرة تفوض التذكر على حساب النسيان.

وفي أنحاء أخرى من العالم حيث تطورت مختلف ممارسات الذاكرة في حقبات مختلفة، ربما تتعارض أيضا هذه الممارسات للذاكرة مع أشكال التذكرالمعولمة والتي تم استيرادها ودعمها عن طريق مجالات مثل العلاج النفسي الغربي ولجان تقصي الحقائق. وفي أنحاء من موزمبيق مثلا، استوعبت المجتمعات الريفية المقاتلين السابقين وداوت جراح أولئك الذين تأثروا بالحرب من خلال وساطة الأرواح التي تطرد عنف الماضي من النفس عن طريق طقوس معينة وبحسب الروايات التي نقلها ألسيندا هونوانا. إن البرامج النفسية الاجتماعية التي شجعت الناس على التذكر والتحدث عن العنف جهرا لم تكن فعالة بما أن سرد ذكريات العنف شفهيا يعرض الشخص لأزمة نفسية. وعلاوة على ذلك، فإن مواطني موزمبيق، سواء الريفيين أم سكان المدن، رفضوا بأغلبية ساحقة وجود لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة واعتبروها عملية يمكن أن تدمر المصالحة لا أن ترسخها.

ومع ذلك، فمثل هذا الرفض الشعبي للجان تقصي الحقائق والعلاج النفسي الغربي أمر نادر لأنهما يعكسان تفسيرات العلوم الغربية والنماذج الليبرالية للتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصاد السياسي للمساعدات الإنسانية. ولكن تبرهن حالة سيراليون على أنه حتى لو كانت لجنة لتقصي الحقائق مطلوبة ومحتضنة من قبل المنظمات غير الحكومية، فان استهتارها بالممارسات المحلية لمداواة الجراح وإعادة الاندماج تمهيدا لتأسيس عملها يمكن أن ينال من فعاليتها.

ممارسات الذاكرة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون

شجعت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون على قول الحقيقة — أي السرد الشفهي الاستطرادي للذكريات الشخصية للعنف والتعدي والتعذيب — بوصفه الطريق الوحيد أمام المصالحة ومداواة الجراح والسلام. وقبل بدء جلسات اللجنة، استخدمت اللجنة في ورشات عملها

في فريتاون وبلدات الأقاليم «موادا لتحريك المشاعر والأفكار» والتي نقلت رسالة اللجنة بشكل كلمات وصور مطبوعة. تضمنت المنشورات رسوما لقرى تحرق تلتها رسوم لمقاتلين سابقين يدلون بشهاداتهم أمام مدنيين متجهمين مع تعليقات مثل «تذكر ما حدث» و«لنقل الحقيقة ونتكاتف» و«لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من أجل سيراليون واحدة». وحملت الملصقات على جدران قاعات ورشات العمل والجلسات على السواء رسائل مثل «الحقيقة تجرح ولكن الحرب تجرح أكثر» و «الحقيقة اليوم وسيراليون التي يعمها السلام غدا» و «افتح قلبك للجنة تقصي الحقائق والمصالحة واحصل على السلام». هذه الرسائل رسخت في الذهن نموذج مداواة الجراح والمصالحة من خلال ممارسة التذكر في قول الحقيقة ووضعت يدها على إمكانيات الأمة بتحقيق السلام في المستقبل عن طريق هذه الممارسة.

وغالبا ما عززت هذه الرسائل الخطابات التي كانت تلقى في احتفالات افتتاح الجلسات نفسها. ووفقا لهذه الرسائل، فمداواة الجراح عن طريق النسيان ليست مداواة «حقيقية»؛ وفقط استعادة الماضي عن طريق قول الحقيقة من شأنه أن يتيح مداواة الجراح على الصعيدين الشخصي والوطني. وعادت الى الأذهان صورة استعارة الأسقف توتو البلاغية عن أن قول الحقيقة مثل فتح الجراح وتطهيرها وبالتالي يؤدي إلى شفاء حقيقي. و قال رئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الأسقف جوزيف هامر خلال حفلة افتتاح جلسات منطقة كامبيا في بلدة كامبيا في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ :

> لماذا نأتي ونفتح الجراح من جديد؟ لماذا نأتي ونستعيد ذكرى الماضي؟ يجب أن نعيد فتح الجراح لأنها لم تندمل. مداواة الجراح سطحيا ستجعلها تظهر من جديد. يجب أن نستعيد ذكرى الأحداث كي يتسنى لنا مداواتها على النحو الصحيح.

وفي الشهادات التي أعقبت احتفالات الافتتاح، كان غالبا ما يتم «التلميح» الى أولئك الذين يدلون بالشهادة إلى أن بعض الأشياء التي قاموا بها — التنفيس عن الغضب وسرد ذكرياتهم علنا — يمكن أن تؤدي إلى مداواة الجراح وأن تفيد صحة الأمة. ومن خلال هذه الرسائل، لم يسعَ أعضاء اللجنة وآخرون يعملون فيها فقط إلى تنفيذ مهمتها المتمثلة في تأسيس «سجل تاريخي غير متحيز» ومعالجة الإفلات من العقاب والتشجيع على مداواة الجراح والمصالحة، بل أيضا بصورة أكثر ضمنية إلى تحقيق تغيير أيديولوجي أو ثقافي عن طريق تحويل السكان الذين عمدت أغلبيتهم إلى النسيان إلى مواطنين يقولون الحقيقة ويبنون دولة.

كانت لرسالة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي تدعو إلى اجترار الذكريات صراحة وشفهيا كوسيلة لبناء الدولة أصداء قوية لدى بعض الطوائف والجماعات التي تشمل على الأخص قيادات كنسية ورعوية واتحادات وشباب مثقف وعاملين في منظمات محلية غير حكومية: فالمناضلون من داخل المنظمات المحلية غير الحكومية هم في نهاية المطاف الذين سعوا إلى تأسيس لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون. ولكن رؤساء الحكومات المحلية والمسؤولين في الأقاليم لم يترك لهم سوى خيار تأييد خط اللجنة في بناء الدولة والمدعوم دوليا، رغم أن كثرة تغيبهم عن جلساتها عكس ميلا مختلفا. واختتم معظم الذين أدلوا بشهاداتهم في الجلسات العامة بنداءات من أجل المساعدة الاقتصادية، مما يفيد أن كثيرا منهم أدلى بشهادته على اعتقاد أنها قد تكون سبيلا للحصول على مثل هذه المساعدة. وفي سياق بلد مزقته الحرب وحيث مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية تصل أدناها اضافة الى حدوث عملية تدخل شاملة أخيرا من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فاللهجة الجديدة وممارسات الذاكرة في اللجنة تشكل شكلا طاغيا من أشكال المعرفة ترتبط قوته بالاقتصاد السياسي لصنع السلام الدولي والمساعدات الإنسانية.

وانقسم بشدة معظم الناس الذين التقيتهم خلال بحثي على مدى أربع سنوات متتالية في رأيهم حول لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ومفهوم قول الحقيقة. قال جميعهم تقريبا إنهم يريدون «أن ينسوا» حتى لو لم يتمكنوا من النسيان، وغالبا ما كانوا يناشدون «لنصفح وننس». وبغرابة، فسر بعضهم رسالة اللجنة لاستعادة الذكريات ومفهومها السائد لمداواة الجراح والمصالحة على أنها النسيان. ولكن بالنسبة لآخرين — بمن فيهم الضحايا — كانت اللجنة غالبا عقبة أمام مداواة الجراح والمصالحة. وفي نظر بعض الجماعات، مثل قرية كبيرة عملت فيها عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وأقامت احتفالات في الكنائس لإعادة دمج المقاتلين السابقين، أخلّت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بممارساتهم الخاصة بالمصالحة. وفي بعض الأحيان اتفقت جماعات محلية بأكملها على عدم الإدلاء بإفادات أوالادلاء بشهادات ناقصة تحجب معلومات يمكن أن تضر بأولاد المقاتلين السابقين أو بجيرانهم. فعمد الناس بذلك إلى حماية جماعاتهم وعلاقاتهم من العواقب السيئة المحتملة لاجترار ذكرى العنف علنا.

الصفح والنسيان

إذاً لم ينتظر سكان سيراليون قدوم لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة كي يباشروا العمل على إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية. ورغم أن إعادة اندماج المقاتلين السابقين كانت (ولا تزال) موضع شك في مناطق كثيرة، فالناس في أنحاء مختلفة من البلاد أعدوا وهيأوا وسائل عملية لمداواة الجراح وإعادة الاندماج والمصالحة، وغالبا ما كان ذلك بمساعدة من المنظمات غير الحكومية ومجموعات دينية، وبمبادرات خاصة أيضا من جانبهم. هذا هو جزء من غرب أفريقيا حيث تعلم فيه الناس ارتجال وسائلهم العملية الخاصة لرد الحقوق والاعتبار في المجتمع بعد النزاع. وفي بحثي السابق في سيراليون من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢، قمت بتتبع النتائج الاجتماعية والثقافية لأربعة قرون من الحروب والغارات التي ولدتها تجارة العبيد عبر الأطلسي والتجارة «المشروعة» في القرن التاسع عشر وفرض الحكم الاستعماري. ورغم أن هذه القرون من العنف كان لها أثر عميق على الأشكال الاجتماعية والثقافية، فالناس أيضا كان لديهم تجربة تاريخية طويلة من إعادة دمج المقاتلين السابقين وإعادة تكوين العلاقات وبناء المجتمعات المحلية من الناحية النفسية. وهم يفعلون ذلك من جديد اليوم.

ولدى عودتي إلى سيراليون في نهاية الحرب تقريبا في يونيو/حزيران ٢٠٠١ مع انطلاق بحثي عن الممارسات الشعبية لتضميد الجراح والتعافي والمصالحة، وجدت الناس والمجموعات المحلية منخرطين في طائفة متنوعة من عمليات التعافي الاجتماعي. وما أستطيع قوله إن الناس كانوا يتحدثون عن العنف عندما كان العنف ماثلا — ولكن عندما توقف، بدأت مداواة الجراح من خلال ممارسات النسيان الاجتماعي. فالنسيان الاجتماعي عملية تختلف عن النسيان الفردي، من ناحية أن الناس لا يزال لديهم ذكريات شخصية عن العنف. ولكن التحدث عن العنف — وعلى الأخص علنا — كان (ولا يزال) ينظر إليه على أنه يشجع على عودته في وقت لا يزال حديث العهد ويمكن أن يتجدد في أية لحظة. ناقش الناس في مجتمعات شمال سيراليون حيث قمت بالبحث موضوع الحرب داخل عائلاتهم وبيوتهم، ولكنهم غالبا ما كانوا يذكرون بعضهم الآخر بعدم «نقله إلى الخارج» خوفا من المجازفة بدمجه بالواقع. كان البعض يخشى من أن يؤدي «نقل الماضي إلى الخارج» إلى احتدام التوترات الاجتماعية وبالتالي ارتفاع احتمالات استئناف العنف، بينما آخرون شعروا بأن الإقدام على ذلك يمكن أيضا أن يستحضر العنف بالمعنى الروحاني. وفي كلا المعنيين، يعتبر النسيان الاجتماعي رفضا لتجدد العنف من خلال التحدث عنه علنا.

واستخلصت بعد البحث الميداني الذي قمت به عام ٢٠٠٢، إلى أن النسيان الاجتماعي حجر زاوية للوسائل العملية لإعادة الاندماج ومداواة الجراح بالنسبة للمقاتلين من الأطفال والبالغين في شمال سيراليون. وعندما أعيد المقاتلون السابقون من الأطفال إلى مسقط رأسهم بعد التسريح في المناطق التي تتحدث لغة التامني، طبق أفراد عائلاتهم أو أنشأوا طقوسا «لتلطيف مشاعر» الطفل. ويعتبر «تلطيف المشاعر» نقيض عمل جماعات المقاتلين التي حولت الطفل إلى مقاتل، وهو يعيد علاقة الطفل بالله والأسلاف — ومن ثم بالعائلة والمجتمع — عن طريق الصلوات وتطبيق طقوس المياه المقدسة وتقديم بعض القرابين البسيطة. وفي بعض المجتمعات الريفية، طبق الزعماء الدينيون وبمشاركة المجتمع المحلي بأكمله الطقوس الجماعية أو طقوسا واحتفالات في الكنائس من أجل المقاتلين العائدين (الأطفال والبالغين على السواء) ويدخل فيها الاعتراف والصلوات والقرابين. ولأن «تلطيف المشاعر» يتطلب تغييرا في الهوية الاجتماعية، كان المقاتلون السابقون يحجمون عن الحديث علنا عن الحرب بعد هذه الطقوس، وبدورهم نفذ أفراد المجتمع هذا الأمر توجيهات تقضي بعدم الاطلاق على المقاتلين السابقين من الأطفال أو البالغين لقب «متمردين» أو أية أوصاف أخرى، وألا يسألواعن أعمالهم السابقة أو يناقشوا الحرب علنا بعد طقوس إعادة الاندماج. هذا لم يكن مجرد توجيه عام من القادة: معظم الناس الذين وجهت لهم أسئلة في هذه الجماعات وغيرها — بما فيها جماعات المقاتلين السابقين من الأطفال — قالوا إنهم يتمنون «أن ينسوا» الحرب وأن يعيشوا حياتهم في انسجام. و«تمحو» عملية النسيان الاجتماعي هذه عنف الماضي و«كأنه لم يحدث» و«تعيد صنع» المقاتلين السابقين كأنهم أشخاص جدد في المجتمع. إنها ليست دواء لجميع الأمراض وإنما ممارسة تمكّن عمليات مداواة الجراح والتعافي في المجتمع من النجاح والاستمرار.

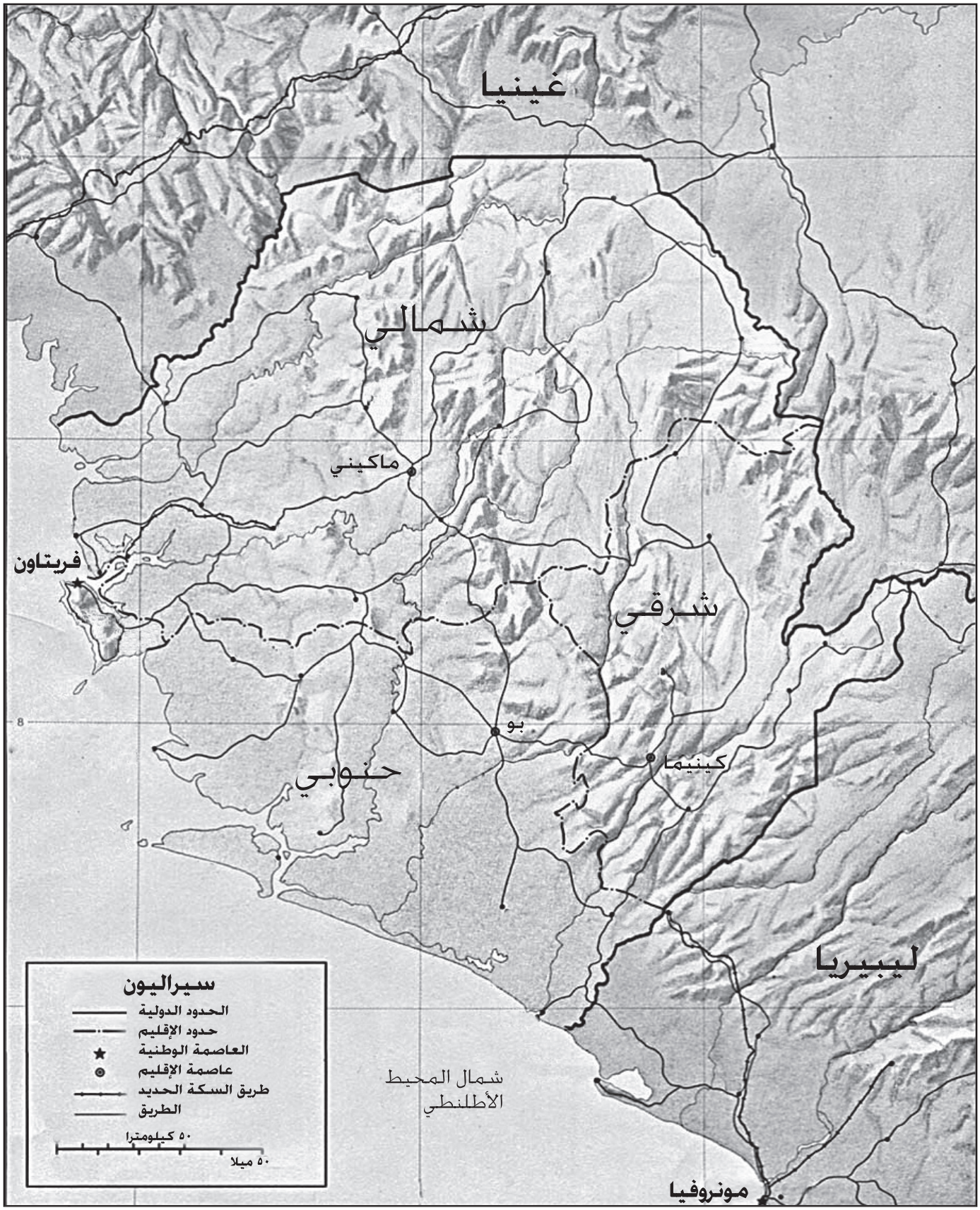

تقدمة من مكتبات جامعة تكساس، جامعة تكساس في أوستن

المحاسبة مقابل إعادة الاندماج

هل تفي الوسائل العملية المحلية لمداواة الجراح ما بعد النزاعات والمصالحة وإعادة الاندماج بالحاجة إلى العدالة والمحاسبة؟ وهنا أود أن أتحدث عن وجوب التمييز بين ضرورة محاسبة الدول والقادة على العنف الجماعي من جهة، ومعالجة مرتكبي الجرائم من الأفراد العاديين من جهة أخرى. إذا التقى معظم الناجين من العنف حول تطبيق عدالة القصاص ضد مرتكبي الجرائم، فعلى الأرجح أن الرد الشافي ليس في لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. ولكن في سيراليون كما في موزمبيق أراد معظم الناجين العودة إلى الاندماج والسلام. وهنا كان الناس يشعرون بأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة — وعلى الأخص في عقد الجلسات العلنية — هي عملية مدمرة.

عندما سألت الناجين من العنف في مجتمعات بحثت فيها في شمال سيراليون عن شكل العدالة الذي يطمحون اليه، تحدث البعض عن ضرورة عدالة القصاص: «عندما تفعل شيئا سيئا في طريقك، سيكون المقابل الذي تجنيه شيئا سيئا». ولكن أغلبية ساحقة أجابت «لا حيلة لي؛ أفوض أمري إلى الله». وعندما شجعت الناس على الإجابة عن سؤال عما يمكن أن يطلبوه إذا كانت لديهم سلطة، أجاب معظمهم «إذا كنت أملك سلطة، سأظل أفوض أمري إلى الله من أجل السلام»، فيسلمون الأمر للعدالة الإلهية ويرون في العقاب والانتقام تصعيدا لدورة العنف وليس إنهاء لها. ولهذا السبب الأخير، عبر معظم ضحايا الحرب الذين أجريت معهم مقابلات في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ عن قلقهم إزاء احتمالات العنف الانتقامي عقب اعتقال قادة من مختلف جماعات المقاتلين واتهامهم في المحكمة الخاصة لسيراليون بارتكاب جرائم حرب. قوبل قرار هذه المحكمة بحصر المقاضاة بأولئك الذين يتحملون «القدر الأكبر من المسؤولية» عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بموافقة شعبية في المجتمعات التي أجريت فيها البحث. وقد قيل لي مرارا وتكرارا «إنهم الكبار الذين ارسلوا الأطفال ليرتكبوا أفعالا سيئة».

وبالنسبة لسكان شمال سيراليون الذين تضم مجتمعاتهم مقاتلين سابقين من الجنود «الصغار» (والتعبير الأخير للدلالة على الرتبة العسكرية وليس العمر)، تصبح المساءلة العلنية على أفعال الماضي أقل أهمية من السلوك الحالي. ومعظم هؤلاء المدنيين، سواء في مقابلاتي معهم أم في المناقشة فيما بينهم، كانوا ينظرون إلى قدرات المقاتلين السابقين على الاحتفاظ بالعلاقات المعنوية في الحاضر بأهمية جد أكبر من تسوية حسابات الماضي. وللوهلة الأولى، يبدو ذلك مناقضا لحقيقة أن الناس تدفقوا بأعداد كثيرة إلى جلسات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في المناطق الإدارية للاستماع إلى اعتذارات مرتكبي الجرائم. ولكن الأهم بالنسبة إلى الحضور في هذه الاعتذارات هو دلالات الأسف الحقيقي، مثلا من خلال الركوع والسجود واختلاج الصوت من شدة الانفعال. لم يتطابق أي من الاعتذارات التي سمعتها في خلال حضوري جلسات المناطق الإدارية الأربع مع «النمط المثالي» للاعتذار الذي نجده في نصوص العدالة الانتقالية، وبالتحديد الاعتراف الشفهي الذي لا لبس فيه بارتكاب أفعال خاطئة. إلا أن ردود فعل الحضور كانت عادة إيجابية طالما أن المتحدث كان «لطيف المشاعر». وفيما يتعلق بإعادة اندماج المقاتلين السابقين من الناس العاديين في المجتمعات الريفية، فمعظم المدنيين — بمن فيهم الضحايا — كانوا أكثر اهتماما بالتحول الداخلي للمقاتلين السابقين من الأفراد العاديين في وسطهم (وما يصاحبهم من قدرة بالنسبة للعلاقات الحالية والمستقبلية في المجتمع) من اهتمامهم بطلب المحاسبة الصريحة الشفهية على أفعال الماضي.

إذاً عملت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون في بيئة تأسست فيها الممارسات البديلة لإعادة الاندماج والمصالحة والتعافي في المجتمع في عدة مناطق. ورغم اشكالية عملية اندماج وإعادة اندماج المقاتلين السابقين، في ظل بقاء عدد منهم في البلدات التي تم فيها تسريحهم اما بسبب عجزهم أو عدم رغبتهم في العودة إلى مسقط رأسهم السابق، فكثير من الناس في المناطق الحضرية — من المقاتلين السابقين والمدنيين على حد سواء — يتشاركون المفاهيم الثقافية لمداواة الجراح والمصالحة التي أوجدتها هذه الممارسات. ورغم ارتفاع عدد المقاتلين السابقين وتفتت هياكل السلطة إلى حد كبير في المناطق الحضرية، يفهم المدنيون والمقاتلون السابقون مبدأ المصالحة ومداواة الجراح وعلى غرار المجتمعات الريفية من منظور النسيان الاجتماعي في سبيل تنفيذ الوسائل العملية للاندماج. وهذا مثل فرصة أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون لتسهيل المصالحة — على الأقل في كبرى مدن المناطق الإدارية التي عقدت فيها جلسات.

التوصيات

ستكون هناك دائما حاجة إلى توثيق العنف الجماعي والاعتداءات على حقوق الإنسان بالرجوع الى شهادات حية. و يمكن أن تكون لجان الحقيقة وسيلة مهمة لتحديد مسؤوليات الدولة في ظل ظروف معينة — وتحديدا بعد فترات خفية من العنف من قبل السلطة — ويمكن أن

تـؤدي فـي بعـض الأحيان إلى احياء القدرة في هؤلاء الذين كممـت أفواههم. ولكن من الضروري التأكد أن يحظى عمل لجنة للحقيقة أو لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة في زمان ومكان معينين بتأييد شعبي قبل المباشرة به، ليس فقط في صفوف القادة السياسيين المحليين والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا وبصفة أساسية في صفوف عامة الناجين. يمكن أن تشكل تقارير لجنة الحقيقة إطارا معنويا وتاريخيا مهما لجلسات النقـاش حـول فتـرات العنف وقمع الدولة — كما في حال تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سـيراليون — ويمكن أن يعزز إنشـاء مؤسسـات وطنية مسـتقرة توفر الشـرعية في مرحلة ما بعد النزاع. ولكن يجب أن نبحث عن وسـائل أخرى لإخراج مثل هذه التقارير حين يتعلق الأمر بنظرة الضحايا إلى لجنة لتقصي الحقائق واعتبارهم أنها اما تأتي بنتائج عكسية أو قاصرة عن تحقيق النتائج المرجوة. وفي جميع الأحوال، استند تقرير اللجنة في سيراليون بمعظمه على الأقوال المكتوبة الخاصة.

وسـتكون لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة أكثر فعالية إذا أسسـت عملها على الممارسـات المعتمدة لمداواة الجراح والمصالحة، عند تشكيلها. وفي سـيراليون، وضعت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة نفسـها في موقع يتعارض مع الممارسات المحلية المنتشرة مثل النسيان لإعادة بناء المجتمع من خلال إعطائها قيمة للسـرد الشـفهي العقلاني للذكريات واعتباره الطريق الوحيد للمصالحة والسـلام. وكان ليتطلب تأسـيس عمل اللجنة على مثل هذه الممارسـات للتعافي الاجتماعي استكشـاف ما فهمه عامة الناس من نداءاتهم «للصفح والنسـيان»، والتحقيق لمعرفة أي العمليات والظروف ينظر اليها ويطبقها الناس كوسيلة عملية للنسيان ولمداواة الجراح والمصالحة وإعادة الاندماج ومن ثم تكيف عمل اللجنة معهـا. كان يمكـن أن تقابل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سـيراليون برد فعـل مختلف لو أتت في إطار عملية تمكن الناس من أن يخلفوا الماضي وراءهم، ولو تأسست على مفاهيم راسخة ومنتشرة بدلا من أن تطلق حملة لتغيير آراء الناس من «الصفح والنسيان».

ومن الضروري الاشـارة إلى أن كلمة «راسـخة» لا تعني تقليدية أو متجانسـة. ويتعين اجراء بحث، من خلال اتباع دراسـة الحغرافيا الإثنية وليس وسائل الاحصاء الكمي، على جملة من ممارسات تسوية النزاع والمصالحة التي يطبقها ويعيد صياغتها الناس والمجتمعات. ولكننا يجب أن نحذر من تطبيق ممارسات توفيقية «للقانون العرفي»، ومن إرساء «تقليد» متحجر وأحادي النمط. ويمكن أن يتضمن هذا البحث للأشكال الشـعبية خـارج سـيراليون وموزمبيـق، والانخراط في عمليات تختلف تماماعن عمليات النسـيان الاجتماعي. ولكـن إذا أهملنا هذه العمليات باعتبارها أقل أهمية من عمليات إعادة البناء الوطني، قد نفسـد عملية التعافي الاجتماعي بدل تسـهيلها. آن الأوان لنتسـاءل ما إذا كان اعتبار لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جزء من تسـويات ما بعد النزاعات هو أمر مسـلم به. بل يتعين علينا أن نطور صور الاسـتجابة لممارسـات القاعدة الشعبية وأن نؤسس العمل عليها إذا أردنا إعادة بناء حقيقية في مرحلة ما بعد النزاع.

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الشبكة (WWW.USIP.ORG) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع وصلات إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Special Report 130
Rethinking Truth and Reconcilliation Commissions: Lessons from Sierra Leone